د. نورالدين جوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)
https://www.facebook.com/dr.djouadi/

ثانية ماستر اقتصاد كمي

محاضرات مركزة في مقياس :

"قانون الاستثمار"

المحاضرة (01): قراءة في اصطلاح قانون الاستثمار

المحاضرة (02): مفهوم الاستثمار في التشريع الدولي والوطني

المحاضرة (03): تطور قانون الاستثمار في التشريع الجزائري

المحاضرة (04): ماهية المستثمر في القانون الجزائري

noureddine-djouadi@univ-eloued.dz

د. نورالدين جوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)
https://www.facebook.com/dr.djouadi/

مقياس: قانون الاستثمار

ثانية ماستر اقتصاد كمي

المحاضرة (01): قراءة في مفهوم اصطلاح [01]: "قانون الاستثمار"

تكتسي القراءة المفاهيمية أهمية كبرى في العلوم الاقتصادية، لأن استيعاب الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمفردة وبقدر ما يمنح الباحث فهماً دقيقاً لها، بقدر ما يقيه الوقوع في الكثير المغالطات والتفسيرات التي قد تشوب استعماله لها كمفردة أو كمفهوم. وفي ضوء ذلك، تأتي هذه المحاضرة المدخل، كقراءة مفاهيمية في مصطلح "قانون الاستثمار".

■ كلمة "**القانون**"، وهي وكما كتب **(إسحاق، 2001، ص 25)** كلمة معربة من الأصل اليوناني "KANUN"، التي تعني "العصا المستقيمة"، وقد استحضرت للدلالة مجازا على الاستقامة في تطبيق القواعد والمبادئ العامة، باعتباره وكما أضاف **(إسحاق، 2001، ص 30)** مجموعة القواعد الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم علاقات الأفراد ببعضهم أو علاقاتهم بالدولة في أحد مجالات الحياة.

■ مفردة "**الاستثمار**": يرى **(مجمع اللغة العربية، 1989، ص 87)** أنها تعني استخدام الأموال في الإنتاج، إما مباشرة بشراء الآلات والمواد لأولية، وإما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات.

أما في التشريع الجزائري فإنه وبحسب **(الجريدة الرسمية، 2001، ص 5)** يُقصد بـ "**الاستثمار**"، إما: (01) اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛ (02) المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛ (03) استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

وعليه، يمكن القول أن:

> اصطلاح "**قانون الاستثمار**"، هو: مجموعة القواعد الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية للدولة بهدف تنظيم استخدام مساهمات نقدية أو عينية في استحداث نشاطات (في القطاع السلعي أو الخدمي) جديدة، توسيع أو إعادة تأهيل أو إعادة هيكلة نشاط قائم، وتنظيم العلاقات التي تنشأ في إطار ذلك بين الأفراد (معنويين أو طبيعيين، من القطاع الخاص أو العام) ببعضهم البعض أو علاقاتهم بالدولة (الأم أو المضيفة) في أحد مجالات الاستثمار المباشر وغير المباشر (المحلية أو الأجنبية وبكل صيغهما) [02] وفي أي قطاع اقتصادي كان (الزراعة، الصناعة، الخدمات ...الخ).

الهوامش

1. برغم أن بعض الباحثين يرى أن لفظ "مصطلح" خطأ شائع، وأنّ اللفظ الصحيح هو "اصطلاح"، إلا أنه في اللغة العربية تعتبر كلمتي "مصطلح" و"اصطلاح" مترادفتان، فهما يأتيان بمعنى اتفاقٌ على استخدام كلمة ما للتعبير عن مفهوم علمي ما. أنظر: عبد العلي الودغيري. (ديسمبر 1999). **كلمة المصطلح بين الخطأ والصواب**، مجلة اللسان العربي، العدد 48، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 9 إلى 19. راجع أيضاً، عبد المالك مرتاض. (جوان 1999). **صناعة المصطلح في اللغة العربية**، مجلة اللغة العربية، المجلد 01/العدد 02، المجلس الأعلى للغة العربية/الجزائر، ص 11 إلى 31.
2. سوف يتم التفصيل في صيغ الاستثمار المباشر وغير المباشر خلال المحاضرات الآحقة.

المراجع

1. إسحاق إبراهيم منصور. (2001). **نظريتا القانون والحق وتطبيقهما في القوانين الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. الجريدة الرسمية. (2001). **أمر رقم 03/01 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم**، العدد 47، الجزائر.
3. مجمع اللغة العربية. (1989). **المعجم الوجيز**، دار التحرير للطبع والنشر، مصر.

د. نورالدين جوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)
https://www.facebook.com/dr.djouadi/

مقياس: قانون الاستثمار

ثانية ماستر اقتصاد كمي

المحاضرة (02): مفهوم "الاستثمار" في التشريع الدولي والوطني

منهجياً، وبرغم أن **"الاستثمار"** مصطلح اقتصاديٌ بامتياز، إلا أن دراسة **"قانون الاستثمار"** تدفع بضرورة مراجعة مفهومه القانوني ببعديه الوطني والدولي، وعليه:

■ في الاتفاقات والاتفاقيات الدولية[01]، وكمثال[02] ذكرت **(MIGA, 2010, Article 12)** أن مفهوم "الاستثمار" يشمل حقوق الملكية والقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل التي يقدمها أو يضمنها المشاركون في ملكية المشروع المعني .... وأي تحويل للنقد الأجنبي لأغراض تجديد أو توسعة أو تطوير استثمار قائم. وفي نفس السياق حددت **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، المادة 15)** "الاستثمار" في كل المشروعات، وفروعها، ووكالاتها، وملكية الحصص والعقارات، وتأمين الكفالات، والتراخيص، والامتيازات، وحقوق الملكية الفكرية؛ إضافة إلى استثمارات الحافظة (المالية)، بما في ذلك ملكية الأسهم والسندات، وكذلك القروض التي يتجاوز أجلها ثلاث سنوات، أو أقل (بحسب معايير خاصة).

■ في التشريع الجزائري، فإنه وبحسب **(الجريدة الرسمية، 2001، ص 5)** يُقصد بـ **"الاستثمار"**، إما: (أ) اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛ (ب) المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛ (ج) استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية. أما **(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2019)** فترى أنه: كل عملية اقتناء الأصول الموجهة لجلب رؤوس الأموال المستدامة لممارسة نشاط اقتصادي منتج، سواء كان هذا الاقتناء ضمن نطاق استحداث وانشاء أنشطة جديدة، توسيع الطاقة الإنتاجية، وإعادة التوطين وإعادة التأهيل واستعادة الأنشطة، ولا سيما في سياق الخصخصة الجزئية أو الكلية. ويشمل هذا النظام كل الاستثمارات المنجزة للنشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، باستثناء الأنشطة التي: (01) يحكمها تشريع خاص؛ (02) تخضع وتابعة لنظام امتيازات محدد؛ (03) لا يمكن لها تحت أي إجراء تشريعي الاستفادة من الامتيازات الجبائية؛ (04) المحفوظة صراحة على الأشخاص الاعتباريين خاصة المحددة من قبل التشريعات النافذة؛ (05) التي لا تتطلب دعم الدولة.

الهوامش

1. للإطلاع على الاتفاقات والاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر فيما تعلق بالاستثمار، أنظر الموقع الرسمي لـ "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" (الجزائر)، وتحديداً الرابط المتعلق بالاتفاقات والاتفاقيات: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions .
2. بحسب **(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)** وإلى غاية أفريل 2017، وقعت الجزائر 48 اتفاقية ثنائية متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، و65 اتفاقية ثنائية للإزدواج الضريبي، إضافة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.

المراجع

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2020). **دوافع الاستثمار في الجزائر/تكثيف إتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي**، www.andi.dz ، الجزائر.
2. MIGA .(2010). **Convention Establishing**: https://www.miga.org/sites/default/files/archive/Documents/MIGA%20Convention%20(April%202018).pdf
ويمكن الاطلاع على الترجمة للغة العربية على الرابط: https://almeezan.qa/ViewAgreement.aspx?opt&agrID=1002&language=ar
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2015). **اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، الكويت. متاحة على الرابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/convention-ar-2015.pdf
4. الجريدة الرسمية. (2001). **أمر رقم 03/01 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار**، المعدل والمتمم، العدد 47، الجزائر.
5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2019). **بيانات التصريح بالاستثمار 2018**، الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

مقياس : قانون الاستثمار

ثانية ماستر اقتصاد كمي

د. نورالدين جوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)
https://www.facebook.com/dr.djouadi/

المحاضرة (03) : تطور "قانون الاستثمار" في التشريع الجزائري

منذ الاستقلال العام 1962[01]، يمكن تقسيم التطور التاريخي لـ "قانون الاستثمار" في الجزائر إلى ثلاث حقب، تتعلق الأولى بمرحلة التيسير الاشتراكي؛ والثانية بالانفتاح الاقتصادي[02] بعد العام 1990؛ أما الثالثة فهي المرحلة ما بعد صدور القانون المنظم للتجارة الإلكترونية العام 2018، والجدول أسفله يلخص مجمل تلكم التشريعات.

الجدول (01) : مراحل تطور "قانون الاستثمار" في التشريع الجزائري 1962 إلى 2018

الحقبة	التشريع	السنة	الجريدة الرسمية
مرحلة التسيير الاشتراكي 1962/1989	القانون 277/63 المتعلق بقانون الاستثمارات	1963	02 أوت 1963/العدد 53
	الأمر 284/66 المتضمن قانون الاستثمارات	1966	17 سبتمبر 1966/العدد 80
	القانون 11/82 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني	1982	24 غشت 1982/العدد 34، ص 1962
	القانون 13/86 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها	1986	27 غشت 1986/العدد 35، ص 1476
	القانون 25/88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة	1988	13 يوليو 1988/العدد 28، ص 1031
مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي العام 1990	القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض	1990	18 أبريل 1990/العدد 16، ص 520
	القانون 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار	1993	10 أكتوبر 1993/العدد 64، ص 03
	الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار	2001	22 غشت 2001/العدد 47، ص 04
	الأمر 08/06 المعدل و المتمم للأمر 03/01	2006	19 يوليو 2006/العدد 47، ص 17
	القانون 09/16 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار	2016	03 غشت 2016/العدد 46، ص 18
المرحلة الراهنة بعد 2018	القانون 05/18 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية	2018	16 مايو 2018/العدد 28، ص 04

المصدر: من إعداد الأستاذ استناداً إلى عدة مصادر، 2021.

ويعتبر قانون "النقد والقرض" (أو ما يعرف بقانون 10/90) من أهم التشريعات في تاريخ "قانون الاستثمار" في الجزائر باعتباره نقطة التحول من نمط الاستثمار العمومي إلى فضاء اقتصاد السوق وتعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في عمق نموذج التنمية الوطنية. وقد مس القانون عدة تعديلات كان لها أثر عميق في منظومة الاستثمار الوطني، والتي من بينها: تعديل العام 2001[03]؛ العام 2003[04]، العام 2010[05]، العام 2016[06]، العام 2017[07].

الهوامش

1. قبل الاستقلال، وتحديداً خلال الفترة (1830 إلى 1962) كان القانون الفرنسي هو الذي يؤطر عملية الاستثمار في الجزائر.
2. وقد تم ذلك من خلال دستور 1989 الذي أقر أول مرة الملكية الخاصة في المادة 49، والتي نصت بالحرف، أن: الملكية الخاصة مضمونة. أنظر مثلاً: دستور 1989، الموقع الرسمي لـ "مجلس الأمة"/الجزائر: http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1016-1989.
3. أمر رقم 01/01 المؤرخ يوم 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض. أنظر: **الجريدة الرسمية**، 28 فبراير 2001/العدد 14، ص 04.
4. أمر رقم 03/11 المؤرخ يوم 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض. أنظر: **الجريدة الرسمية**، 27 غشت 2003/العدد 52، ص 03.
5. أمر رقم 10/04 المؤرخ يوم 26 غشت 2010 المتعلق بالنقد والقرض. أنظر: **الجريدة الرسمية**، 01 سبتمبر 2010/العدد 50، ص 11.
6. قانون رقم 16/14 المؤرخ يوم 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية للعام 2017. أنظر: **الجريدة الرسمية**، 26 ديسمبر 2016/العدد 77، المادة (102)، ص 45.
7. قانون رقم 17/10 المؤرخ يوم 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض. أنظر: **الجريدة الرسمية**، 12 أكتوبر 2017/العدد 57، ص 04.

noureddine-djouadi@univ-eloued.dz

د. نورالدين جوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)
https://www.facebook.com/dr.djouadi/

مقياس: قانون الاستثمار

ثانية ماستر اقتصاد كمي

المحاضرة (04): ماهية "المستثمر" في القانون الجزائري

من خلال تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الوارد في **(الجريدة الرسمية، 2001، ص 5)**، يمكن القول أن "**المُستثمِر**"، هو من أقدم على اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛ و/أو قام بالمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛ و/أو استفاد من إعادة نشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

وعلى مدار الفترة بين 1963 إلى 1990، اعتمد المشرع الجزائري معيار **"الجنسية"**[01] للتفرقة بين "المستثمر الوطني" و"المستثمر الأجنبي". ومع صدور قانون "النقد والقرض" أُستبدل المعيار بـ **"معيار الإقامة" (الجريدة الرسمية، 1990، المادة 181)** بهدف استقطاب أموال الجزائريين المقيمين بالخارج ودمجها في مشروع التنمية الوطنية؛ ليتم الرجوع إلى معيار **"الجنسية"** مع صدور القانون 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار، ويبقى ساري المفعول إلى يومنا هذا، مع الإبقاء على **"معيار الإقامة"** فيما تعلق بالصرف وحركة رؤوس الأموال، وعليه يمكن القول، بأن:

> أن **"المستثمر الوطني"**، يمكن أن يكون من "القطاع العام" التابع للدولة الجزائرية (مؤسسة عمومية أو مؤسسة عمومية اقتصادية[02]) أو شخصاً جزائرياً (القطاع الخاص) طبيعيًا كان أو أحد أشكاله المعنوية التي نص عليها **"القانون التجاري الجزائري"** (شركة ذات أسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسة ذات الشخص الواحد، شركة الوصية البسيطة، شركة التضامن ...الخ). أما **"المستثمر الأجنبي"** فهو كل من خرج من تعريف "المستثمر الوطني" سابق الذكر.

وللإشارة، وبحسب **(الجريدة الرسمية، 1993، المادة 01، ص03)** خاطب المشرع الجزائري كل "المستثمر الوطني الخاص" و"المستثمر الأجنبي" مباشرةً دون الإشارة إلى "المستثمر الوطني العمومي"، والذي يبقى وبحسب **(الجريدة الرسمية، 1993، المادة 43)** يخضع لأحكام خاصة يشرعها التنظيم؛ والذي (أي ذلك التنظيم) تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 320/97 الذي صدر العام 1997 **(الجريدة الرسمية، 1997، ص05)**.

الهوامش

1. أنظر: المادة (03) من القانون 277/63 المتعلق بقانون الاستثمارات **(الجريدة الرسمية، 1963)**.
2. المؤسسة العمومية الاقتصادية، هي شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو شخص آخر خاضع للقانون العام أغلبية رأسمالها الاجتماعي مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وتخضع للقانون العام، وينظمها الأمر 01/04 المؤرخ في 20 غشت 2001 **(الجريدة الرسمية، 2001، ص 09)**.

المراجع

1. الجريدة الرسمية. (1963). **أمر رقم 277/63 مؤرخ في 20 أوت سنة 1963 يتعلق بقانون الاستثمار**، العدد 53، الجزائر.
2. الجريدة الرسمية. (1990). **القانون 10/90 مؤرخ في 18 أبريل سنة 1990 يتعلق بالنقد والقرض**، العدد 16، الجزائر.
3. الجريدة الرسمية. (1993). **القانون 12/93 مؤرخ في 10 أكتوبر سنة 1993 يتعلق بترقية الاستثمار**، العدد 64، الجزائر.
4. الجريدة الرسمية. (1997). **مرسوم تنفيذي رقم 320/97 مؤرخ في 24 غشت سنة 1997 يحدد الكيفيات التطبيقية للمادة 43 من المرسوم التشريعي 12/39 المتعلق بترقية الاستثمار**، العدد 57، الجزائر.
5. الجريدة الرسمية. (2001). **أمر رقم 03/01 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد 47، الجزائر.
6. الجريدة الرسمية. (2001). **أمر رقم 04/01 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها**، العدد 47، الجزائر.

noureddine-djouadi@univ-eloued.dz